مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 13، عدد رقم: 02، جوان 2024، صص: 317 - 328
تاريخ الاستلام(2024/03/24)تاريخ القبول (2024/05/26)تاريخ النشر (2024/06/30)

مقولة التأويل العقلي عند النحاة بين بنية الكسر ومطالب الجبر(قراءة تركيبية)

The Rational Interpretation Saying among Grammarians between the Nonconformity Structureand the Adjustment Requests (a Synthetic Reading)

حاجي زوليخة .
جامعة ابن خلدون –تيارت- (الجزائر)، zou.hadji@yahoo.com

ملخص:
التأويل العقلي من المصطلحات النحوية في الدرس اللغوي الحديث، وقد شاع مصطلحا واضحا وأساسا فكريا ومنهجيا في النحو العربي أيضا، حيث كان لهذا الأساس أثر بارز في رد ما تجافى عن القياس من النصوص إلى الأصل، وهذا ما رام البحث توضيحه، وذلك من خلال التركيز على أهم الوسائل العقلية في الصناعة النحوية، والدواعي الفعلية لظهوره وكيفيات استخدامه في تفسير النصوص، فما هي المقولات الافتراضية التي أدت إلى وجود التأويل العقلي؟ وما هي آلياته ومواضعه في سياقات التناول القرآني؟

كلمات مفتاحية:التأويل العقلي؛ التقدير؛ الافتراض؛ القياس؛ القواعد؛ التعليل.

Summary:
Rational interpretation is one of the grammatical terms in modern linguistic studies, and it has become a clear term and a fundamental intellectual and methodological basis in Arabic grammar as well. This foundation had a prominent effect in referring to what deviates from the analogy (qiyās) in the texts back to the origin. This is what the research sought to clarify, by focusing on the most important rational means in grammatical construction, the actual motives for its emergence and how

المؤلف المرسل : حاجي زوليخة، الإيميل:zou.hadji@yahoo.com

it was used to interpret the texts. What are the hypothetical propositions that led to the existence of rational interpretation? What are its mechanisms and its places in the Quranic treatment context?

Keywords: Rational interpretation; Estimation; Assumption; Analogy; Rules; Explanation

1. مقدمة: يعد التأويل مبحثا هاما في مناويل التحليل اللغوي قديما وحديثا، باعتباره باعتباره إجراء عقليا ينحو منحى الوصف والتفسير، يتهيأ له كل قارئ يتجه به إلى فتح الأقفال الأقفال وتجاوز الأشكال التي تبدو بأنها تعدل عن قواعد البناء اللغوي وبذلك «يستطيع النص النص أن يمارس وظيفته ويصبح النص المطلق فيتجدد مع كل قراءة»[1].

وبهذا فإن التطبيق التأويلي أساس منفتح، وخص مناسب ونص ملائم في تحليل النصوص التي يشكل ظاهرها وباطنها، ويظهر ذلك جليا في بنية الخطاب العدولي، الذي يوفر قدرا من التجاوز الكمي والنوعي في ملابسات المقام والمقال.

ولقد أثمر النظر إلى الظواهر التركيبية ركن المنهج العقلي في التحليل النحوي، كما كشف عن خصوصيات التعامل مع ذلك النمط من النصوص التي تجافت عن المعيار إلى الحد الذي جعلها قابلة للتأويل بوسائل عقلية خالصة تبرئ النص من تهم المخالفة الصرفية والنحوية فإلى أي حد يمكن اتخاذ التأويل العقلي منطلقا لتحقيق التوافق بين المبادئ اللغوية والنصوص العربية؟ وماهي الهيئات التركيبية التي تستجيب لهذا النوع من التأويل؟

2. أسس التفكير العقلي عند النحاة:

يبدو أن النحاة القدامى التزموا منهجا دقيقا بالنظر إلى الظواهر التركيبية، فكان هذا المنهج – في عمومه- بعيدا عن الخلط والاضطراب، غير أن حركة التطور على ضوء التوجهات الفكرية المختلفة انتهت إلى مجموعة من التساؤلات لم يستطع النحو الإجابة عنها على الرغم من امتصاصه لها بما يخدم إطاره الفكري والمنهجي، ولعلّ من هذه التساؤلات التي لم يتورع النحويون الجدد عن تعليقها، تلك التساؤلات المتعلقة بتصنيف الأسس المنهجية التي عمد إليها الدرس النحوي القديم، وهل هي أسس عربية محضة أم أنها عقلية فلسفية خالصة؟

من المؤكد أن هذا التطور سمح بتواشج المعارف والمناهج والأفكار في درس تركيبي تهيأ لخدمة القران الكريم واللغة العربية معا، لذلك كان طبيعيا أن تتلاقح النظريات وتتعقد الاتجاهات في وصف اللغة بناء على فكرة التأثير والتأثر التي اقتضت تحقيق شراكة بين المعارف العربية والأجنبية (لاسيما اليونانية)، ويظهر هذا الاقتضاء في تحليل تراكيب اللغة بناء على المقولات العقلية: العمل، التعليل، والتأويل.

إن هذه المقولات الذهنية هي وسائل التفسير العقلي ذات التأثير المباشر بالمنهج الذي اختطه العلماء، فلم يكن النحو ليصف العربية إلا بالنظر إلى هذه المقولات التي ارتبطت به ارتباطا صالحا تحليلا وتفسيرا.

فقد تجلت فكرة العمل مثلا على أنها وسيلة من وسائل تعليل الحركة الإعرابية في التراكيب، لذلك اكتسبت قوة العلة المنطقية في الفلسفة، وأضحت قائمة على «وضع تعليل مقبول للصور الإعرابية التي جاءت الجملة العربية عليها، وعلى ذلك يكون العامل وسيلة من وسائل التعليل»[2]، وأساس من أسس التبويب، ولعل الناظر إلى «كتاب سيبويه- أقدم كتاب وصل إلينا – يلمس بوضوح أثر هذه النظرية فيه ثم أخذت هذه النظرية توجهه أكثر فأكثر كلما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنه علة حقيقية تؤثر وتوجد وتضع»[3].

على هذا الأساس تأتي أهمية فكرة الإعمال من كونها أساسا عقليا متينا يفهم معاني النحو وتفسير كثير من الظواهر تفسيرا ذهنيا خالصا باعتبارها »عنصرا جوهريا من مكونات الدرس والتحليل في تاريخ النحو»[4]، كما رافق هذا التحليل مراعاة ما وراء الظواهر فكان ضروريا أن يصل التفكير النحوي إلى إبراز ما فيها من أسرار وحكم يستقصي بها العقل العلة الضابطة للمعرفة النحوية، لذلك لم يترك النحاة « مجالا من مجالات الدرس النحوي إلا وحاولوا أن يلتمسوا تعليلا له، فشملت العلة النحوية القواعد والأحكام، وتعدت ذلك لتشمل كذلك، المصطلحات النحوية، والترتيب والتصنيف النحويين، إضافة إلى التعليل للظواهر اللغوية المختلفة»[5].

وهكذا اضطلع التفكير النحوي بالاعتماد على هذه الركيزة العقلية القائمة على أن لكل معلول علة تناسب الصورة الإعرابية التي تكون عليها تراكيب اللغة، حتى يمكن القول إن هذه الركيزة هي لازمة منهجية «اقتضاها البحث النحوي لبيان أسباب الحكم النحوي، أو القاعدة النحوية، أو ما يشذ عنهما، ذلك أن منهج النحاة قام على استقراء اللغة لاستنباط الأحكام ووضع الأصول والفروع، ولكنهم لم يجدوا في النصوص التي استقرؤوها عللا لتلك الأحكام التي اتضحت لهم، لذا اجتهدوا في تعليل الظواهر والأحكام بما اعتقدوا أنه علل صحيحة»[6].

ومن الأسس العقلية التي غذت المسار الفكري النحوي أيضا أساس التأويل، الذي عده علي أبو المكارم من أخطر الأساليب الذهنية التي لجأ إليها النحاة لرد النصوص المخالفة للقياس إلى الأصل[7]، وهذا على تخوم الدراسة النحوية، لأن دلالة هذا المصطلح تتسع كثيرا بوصفه أحد المصطلحات الهامة في علوم القرآن والتفسير، لذلك يختلف معناه من نسق معرفي إلى آخر.

على هدي هذا الفهم، ارتبط التأويل العقلي عند النحاة بما ينفلت من طوق المعيار، ولم يقف هذا الارتباط عند ظاهر النص، وإنما امتد إلى سبر وجبر الباطن بتناول عقلي دل على سعة المدارك الذهنية في تحليل النصوص.

وعليه مال نقاد اللغة إلى اعتماد هذا الأساس فيما أشكل على القياس من الهيئات التركيبية، فكان أساسا ضروريا لإرجاع النص « إلى صورة افتراضية مقبولة عندهم، فيضيفون إليه ما ينقصه، أو يحذفون منه ما زاد عليه، أو يضمرون ما لابد من وجوده، أو يعيدون تقديم كلمة أو تأخير أخرى... وذلك خلاف التأويل اللغوي بهدف التفسير الذي لا يمس القواعد النحوية أو التصورات النظرية من قريب أو بعيد»[8].

ويمكن توضيح أهمية التطبيق التأويلي طردا للقاعدة والتزاما بالنص من خلال بيت الفرزدق[9]:

غَدَاةَ أُحِلَّتْ لابنِ أَضْرُمٍ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ والْخَمْرُ

فقد جاءت كلمة (الخمر) مرفوعة، وجبرها النحاة بتقدير فعل محذوف من جنس المذكور، وقد نقل عن الكسائي أنه علل لرفع كلمة (الخمر) مستخدما التأويل العقلي، عندما سئل في حلقة يونس بن حبيب، فقال الكسائي: يرتفع الاسم هنا بإضمار فعل، والتقدير: وحلت له، فقال يونس: ما أحسن – والله – توجيهك غير أني سمعت الفرزدق ينشده بنصب (طعنة) ورفع (عبيطات) على جعل الفاعل مفعولا[10].

فالركون إلى هذا التأويل كان بالتقدير لتفسير الحركة الإعرابية في الاسم وهو كاف للكشف عن المعنى النحوي للكلمة وتحديد موقعها الإعرابي لذلك يبقى المنقول رهان القراءة العقلية كلما خالف المعقول، فيكون الحذف والتقدير « صراعا من وراء النص لمحاولة إخضاعه لقاعدة ما، وإن لم يغير ذلك من طريقة نطقه شيئا»[11].

3. دواعي التأويل العقلي عند النحاة:

من المؤكد أن التأويل العقلي يتوخى الالتزام بصحة القواعد وسلامة النصوص، فهو أداة إجرائية تدفع أشكال الاعتراض بين النقل والعقل، تستمد مشروعيتها من نظرية الأصل والفرع التي تتطلب نسقا لغويا يقوم على «افتراض "**أصل**" مقدر، وتركيب ظاهر منطوق أو مكتوب يحاكم إلى ذلك "الأصل" من خلال عدد من القواعد التي تحكم هذه العلاقة»[12]، بنظر عقلي عميق يحاول إحكام الصلة بين القواعد وتلك النصوص.

لذلك يمكن القول أن التأويل العقلي نوع من الافتراض المطبق في قراءة النصوص، شريطة «أن تقبل هذه النصوص نوعا من "**الافتراض**" تصبح بمقتضاه موافقة للقواعد متسقة معها، وغالبا ما يستند هذا الافتراض إلى القول بمحذوف»[13]، وردّ ما يوهم خلاف القاعدة إلى الأصل في سياقات التحليل النحوي.

ويرتكز هذا التحليل إلى ما يسم النص من مؤشرات تركيبية تتطلب وجها من وجوه التأويل العقلي، لذلك التأويل بهذه الوجوه حضورا وغيابا.

ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة لظهوره بقدر اهتمامه في:

أ- طبيعة التراكيب اللغوية:

ونقصد ذلك النوع من التراكيب المشكلة التي تخرج عن باب القياس، لمرونة في لفظها، أو اتساع في تراكيبها أو طارئ في نسقها، فتفتقر حينئذ إلى افتراض عقلي يفسّر الشكل المنطوق الذي جاءت عليه هذه التراكيب، كما فسر سيبويه «»ما جاء في الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ...**﴾[14]، تفسيرا دقيقا، فتحدث عن العنصر المختزل في الآية وعبر عنه بطريق الحذف استغناء بذكر ما يدل عليه، يقول: ومما يقوي ترك نحو هذا بعلم المخاطب قوله عز وجل: ﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ...**﴾، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه»[15].

فقد أشار سيبويه إلى حذف المفعول بها استغناء بذكر المفعول الأول، فحذف مفعول الحافظات والذاكرات لوجود دليل تقدم هذه الكلمات، وهكذا يكون الحذف آلية عقلية تستمل النص من جهة، كما تعالج قصور القاعدة عن احتواء التراكيب الخاصة من جهة أخرى.

ب- التحليل النحوي قائم على النظريات العقلية:

من المرجح أن التحليل النحوي يعتد بالمقولات الذهنية التي تمت الإشارة إليها سابقا، وهذا الاعتداد في أساسه اعتداد عقلي معقد نابع من الفلسفة على نطاق واسع، ففلسفة العوامل فرضت سلطتها في التحليل حتى «أضحت قائمة على أساس التصور الذهني والافتراض الشكلي»[16]، كمادفعت مقولة التعليل، التفكير النحوي إلى الاجتهاد في سبر علل الأحكام والظواهر وغيرها من المقولات الفلسفية التي ابتلى بها النحو العربي فزادت من صعوبته وتعقيده، يقول محمد عيد «فالسبب في وجود التأويل في النحو نظريات أصول النحو مثل العامل

والمعمول، والعلة والمعلول، والقياس وقد نماه النظر العقلي، وابدع فيه حتى وصل إلى درجة التعمية والإلغاز»[17].

كما أوجبت نظريات عقلية أخرى استخدام التأويل منها نظرية التقدير والأصل والفرع والحذف، والرتبة، والمخالفة، وهو ما ساهم في تنوع أشكال التأويل عموما بين «الحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف، والتقدير، والاتساع، والإضمار، والاستتار، والفصل، والاعتراض، والتعليق، والإلغاء، وغلبة الفروع على الأصول، ورد الفروع إلى الأصول»[18].

ج- مقتضيات المعنى:

تهدف الدراسات اللغوية في عمومها إلى تنصيص المعنى على اختلاف مستويات التناول، فلا نكاد نجد ترخصا في المعنى على حساب الإعراب مثلا، وهذا واضح في سياقات توجيه المعنى المراد في آيات الذكر الكريم.

ففي قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ**﴾[19]، أسند الاتيان إلى الله تعالى من جهة الإعراب، أما ما يقتضيه المعنى الأصلي فهو خلاف هذا الإسناد الذي تمنعه القرينة العقلية، وعلى هذا يكون مدار الأمر بتقدير محذوف هو المراد: هل ينظرون ألا أن يأتيهم أمر الله أو عذابه[20]، والدليل الموجب لهذا التأويل بطريق التقدير ظهور العنصر المحذوف في آيات أخرى كقوله تعالى:﴿**هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[21].

د- الطارئ في لهجات العرب:

لم يستطيع منهج الاستقراء استفاء خصائص الأداء اللغوي اللهجي كلها، لأن كل لهجة محكومة بأداء خاص، تتميز عن غيرها صوتا وصيغة وتركيبا ودلالة، ولو كان الاستقراء الذي اعتمده النحاة قائما على الكثرة لشمل كل ما نطقت به العرب من الفصحى المشتركة واللهجات الخاصة.

لكن مطالب المنهج الوصفي اقتضت الضبط المكاني والزماني حتى يتحدد المستوى اللغوي الصالح للدراسة بدقة، غير ان الجزيرة العربية بقعة واسعة تتعدد فيها مستويات الاستعمال اللغوي، وقد ترتب على ذلك خلط بين المستويات الاستعمالية المختلفة التي كانوا

يأخذون عنها اللغة، فنتج عن ذلك الخلط اضطراب في القواعد والشواهد، ما أدى إلى كثرة وجوه التأويل العقلي في الدرس النحوي، من ذلك قول عبيد الله بن قيس الرقيات[22].

تَوَلَّى قِتَالُ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

فقد ألحق الشاعر علامة التثنية بالفعل مع أن الفاعل مذكور وآل ذلك إلى أنه لهجة من اللهجات التي يتعدد فيها الفاعل حملا على الظاهر، وكان الأصل أن يقول: وقد أسلمه مبعد، كما أشار بعض النحاة إلى أحكام أخرى للبيت عن طريق التأويل العقلي، وذلك بجعل الاسم المرفوع بدلا من الألف المقترنة بالفعل، أو أنها علامات تدل على الحرفية لا الإسمية وهذا ما أكده السهيلي في نتائجه معتبرا أن إلحاق هذه العلامات بالفعل قبل ذكر الفاعل ليست «بضمير، إذ لم يتقدم مذكور يعود، ولكنها حروف لحقت علامة التثنية والجمع حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى»[23].

4. آليات التأويل العقلي وأثرها القرائي:

التأويل العقلي حركة ذهنية عسيرة، وممارسة افتراضية معقدة تبرز أهميتها في معرفة الكيفيات والهيئات التي يكون عليها التركيب اللغوي الذي يستجيب لكل طارئ يقتضيه السياق والذي على أساسه يتحدد نوع النمط الأكثر ملاءمة لرد التركيب إلى أصله، ومن يمعن النظر في هذه الانماط التأويلية يجدها على لا تخرج عن القول بالإسقاط أو إعادة الترتيب أو المخالفة أو الزيادة أو التضمين...

4-1 **التأويل بالنقل الموقعي**:

تسمح اللغة العربية «بحرية كبيرة في ترتيب الكلمات داخل الجملة ولذلك تمثل القواعد المتصلة بالتقديم والتأخير جانبا كبيرا من قواعد النحو العربي»[24].

ويختص التأويل العقلي بتعيين رتب العناصر حسب قيود الصناعة النحوية لاسيما في بعض الأداءات الخاصة كالقرآن الكريم والشعر مثلا، وهذا ما أكده سيبويه في باب تقديم المفعول به على الفاعل «وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما»[25].

ويعكس هذا التصور ما جاء مخالفا لأصل الترتيب وفسّر تفسيرا عقليا نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[26]، فقد عارضت الآية قاعدة العطف على منصوب اسم إن قبل مجيئ الخبر، لذلك حاول النحاة التوفيق بين مقتضى القاعدة وظاهر الآية عن طريق تطبيق آلية النقل الموقعي فقالوا:[27]

أولا: إن ترتيب البنية النحوية يقتضي ملازمة القياس، لذلك يرجح في هذا الموضع القول بالنقل الموقعي بين عنصرين (من آمن، والصائبون)، بمعنى أن هناك تقديما وتأخيرا بين عناصر البنية، والتقدير: إن الذين أمنوا والذين هادوا من أمن بال لله واليوم الاخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصائبون والنصارى كذلك، بالرفع على الاستئناف وجعل خبر إن مقدما.

ثانيا: أن يجعل قوله تعالى:«من أمن بالله واليوم الأخر خبرا للصائبين والنصارى، ويضمر للذين أمنوا والذين هادوا» خبرا من جنس ما ذكر، وهذا باعتماد الإضمار.

فلا يخفى بعد هذا أن يكون النص القرآني قابلا للقراءة الافتراضية حتى يعاضد القياس، فيكون السائغ لرده إلى الأصل القول بالنقل وهو رافع في كثير من النصوص التي تتحمل ذلك نظير ما جاء في كلام العرب.

2-4 التأويل بالاختزال:

يعد الاختزال أو ما يعرف بالحذف من أشيع الآليات الافتراضية التي قال بها النحاة رعاية الأصول الصناعة النحوية ويمكن تحديده بوصفه إسقاطا لبعض عناصر النص التركيبي في بعض المواقف التخاطبية، وتلك العناصر لها وجود في البنى الأصول أو البنى العميقة[28]، ولذلك لا يكون الحذف «مستساغا إلا إذا كانت في النص قرائن تؤمن إليه، فيكون المحذوف مدلولا عليه مثلا بمضامته لضميمة خاصة، لا تذكر إلا مع المحذوف والحذف في هذه الحال يعد ترخصا في قرينة التضام»[29].

ويتحصل من هذا، أن الاختزال عند النحاة مطلب افتراضي في بنية التراكيب التي يراعي فيها أثار الإعمال على أواخر الكلم، والتي تتطلب في كثير من الأحيان عناصر تقديره لا تظهر في البنية السطحية في شكلها المنطوق في مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾[30].

فالقول بالحذف الافتراضي هنا ضرورة في سياقات عدم الاكتفاء ببعض العناصر التي ترد التركيب إلى أصله.

وقد أشار محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن الحذف هنا، محكوم بقاعدتين نحويتين هما[31]:

أولا: إنّ أداة الشرط (إن) لا يليها إلا الفعل.

ثانيا: إنّ الفاعل لا يتقدم على فعله.

النتيجة: إنّ (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسر ما بعده، وهذا التقدير مطلوب في نظام الجملة الفعلية التي تبدو في ظاهرها أنها لم تستوف عنصريها الاسناديين، لذلك لابد من تقدير المحذوف.

و يمكن تحليل هذا التأويل على هذا النحو:

التصور النظري لكل معمول عامل، ولابد من وجود عامل الرفع لكلمة (أحد).

- النطق الأصلي: وإن أحد...
- النطق المؤول: وإن استجارك أحد...

فهذا التحليل يعلل الصورة التي يجب أن يكون عليها النص لكي يتسق مع القاعدة المثالية أو التصور النظري، لذلك يبقى الاهتمام بهذا النوع من التأويل لازمة تعالج القصور النحوي من جهة، وتبقى على النصوص المخالفة لها من جهة أخرى.

3-4 **التأويل بالتخالف الصرفي**:

يتطلب نظام اللغة توافقا بين عناصر التركيب، ويكون ذلك متجليا في فصائل صرفية كثيرة منها فصيلة الإعراب، والتعيين، والعدد، والنوع ...، وهي وسائل تحكم العلاقات التركيبية في مسارب التحليل اللغوي، غير أن الترخص فيها يحيل إلى ما يوصف بالمخالفة الصرفية.

وبهذا فإن العدول عن معيار التطابق يعني «المخالفة في الأحكام لشيء حمل على شيء آخر، سواء في النوع أم العدد أم التعريف والتنكير أم العلامة الإعرابية»[32].

ومن نماذج هذا النوع من التأويل الذي يقترن بفكرة التخالف الصرفي قوله تعالى: ﴿**حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا**﴾[33].

فالملاحظ أن النص القرآني عدّل عن قواعد التطابق في فصيلة (النوع)، وذلك بتذكير المؤنث (القسمة) وردّ الضمير المذكر في قوله (منه) عليها، وهو سياق يتطلب التأويل لصرف ما عدل عن الأصل إلى الأصل، ويكون بذلك النص لا يتحرر من قيود الصناعة الصرفية، لذلك ذكر الأخفش الأوسط نوعا من التقدير يحيل إلى حمل (القسمة) على معنى: المال المقسوم أو الميراث[34].

5. خاتمة:

لقد ناقش علماء النحو ظواهر اللغة بالتحليل والتفسير، فحكموا على ما كثر منها بالاطراد وعلى ما قلّ بالشذوذ إلا أنّ الاستقراء الذي استقام كمنهج للدراسة لم يسعفهم على الإلمام بالمادة المستقرأة كلها، لذلك أقرّوا بالتفاوت النسبي بين شواهد الاحتجاج نفسها فميزوا بين ما جاء على القياس وما خالفه، وبهذا وجهوا ما تعارض مع الأقيسة الموضوعة بالتأويل

العقلي الذي أرادوا به صرف النص عن ظاهره إلى وجوه احتمالية أخرى تستقيم ومطالب الصناعة النحوية، فتبدى ذلك في صور الافتراض الممكنة هي حذف ورتبه وحمل وتخالف ونيابة..

مراجع البحث وإحالاته:

1- تشريح النص (مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة)، عبد الله محمد الغذامي، دار الطليعة للنشر والتوزيع (بيروت-لبنان)، 1987، ط1، ص: 14.

2- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية (مصر)، دط، دت، ص97.

3- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح، دار صفاء للنشر والتوزيع (عمان)، ط1، 2006، ص81.

4- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر (دمشق)، ط1، 2003، ص: 07.

5- تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، محمد بن عمار درين، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، دط، 2006، ج2، ص: 877.

6- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح، ص101، 102.

7- ينظر، أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، ط1، 2006، ص: 246، 247.

8- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، جلال شمس الدين، ص142.

9- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، المكتبة العصرية للطباعة (صيدا - بيروت)، ط1، 2003، ج1، ص152

10- ينظر، أوضح المسالك إلى الفية إبن مالك، إبن هشام الأنصاري، دار الفكر للطباعة والنشر، د ط، 2000، ج2، ص88.

11- لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق (القاهرة)، ط1، 1996، ص76.

ينظر أوضح لمسالك، ابن هشام، ج2، ص88.

12- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة)، ص06.

13- ينظر الأسس المنهجية للنحويين، حسام أحمد قاسم، (دراسة في كتب إعراب القران)، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007، ص74.

14- سورة الأحزاب، الآية: 35.

15- الكتاب، سيبويه، ج1، ص74.

16- تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب (القاهرة)، 2005، ص218.

17- أصول النحو العربي، محمد عيد، عالمك الكتب، القاهرة، 1978، ص189.

18- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح، ص 117، 118.

19- سورة البقرة، الآية: 210.

20- ينظر جدية الفعل القرائي عند علماء التراث (دراسة دلالية حول النص القرآني)، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر – بن عكنون)، 2010، ص 107.

21- سورة النحل، الآية: 33.

22- ديوان عبد الله ابن قيس الرقيات، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر للطباعة، بيروت، لبنان، دط، 1958، ص28.

23- نتائج الفكر في النحو، السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) حققه وعلق عليه الشيخ، عادل عبد الموجود، علي محمد معرض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992، ص127.

24- الأسس المنهجية للنحو العربي، حسام احمد قاسم، ص260.

25- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر وبن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، ط2، 1977، ج1، ص34.

26- سورة المائدة، الآية: 69.

27- ينظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، مج23، ج1، ص151- 155.

28- ينظر، الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة (مصر)، 2008، ص200.

29- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة (دار غريب للطباعة والنشر)، 2008، ص296.

30- سورة التوبة، الآية: 06.

31- ينظر بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق (القاهرة)، ط1، 1996، ص216، 217

32-العدول عن المطابقة في العربية، حسين عباس الرفايعة، دار جزيرة للطباعة والنشر (عمان)، ط1، 2011، ص28.

33- سورة النساء، الآية: 08.

34- ينظر، معاني القران، الاخفش الاوسط، قدم له وعلق عليه ووضح جوانبه، وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون (بيروت - لبنان) وط1 2002، ص153.

7. قائمة مراجع البحث:

1) الأسس المنهجية للنحويين، حسام أحمد قاسم، (دراسة في كتب إعراب القران)، دار الأفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007.

2) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)، ط1، 2006.

3) أصول النحو العربي، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1978.

4) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات ابن الأنباري، المكتبة العصرية للطباعة (صيدا - بيروت)، ط1، 2003، ج1

5) أوضح المسالك إلى الفية إبن مالك، إبن هشام الأنصاري، دار الفكر للطباعة والنشر، د ط، 2000، ج2.

6) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق (القاهرة)، ط1، 1996

7) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، محمد بن عمار درين، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، دط، 2006، ج2.

8) تشريح النص (مقاربات تشريحية لنصوص شعرية معاصرة)، عبد الله محمد الغذامي، دار الطليعة للنشر والتوزيع (بيروت- لبنان)، 1987، ط1.

9) التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية (مصر)، دط، دت.

10) تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب (القاهرة)، 2005.

11) جدية الفعل القرائي عند علماء التراث (دراسة دلالية حول النص القرآني)، ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر – بن عكنون)، 2010.

12) الحذف والتقدير في النحو العربي، علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة (مصر)، 2008.

13) ديوان عبد الله ابن قيس الرقيات، تح: محمد يوسف نجم، دار صادر للطباعة، بيروت، لبنان، دط، 1958.

14) العدول عن المطابقة في العربية، حسين عباس الرفايعة، دار جزيرة للطباعة والنشر (عمان)، ط1، 2011.
15) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة (دار غريب للطباعة والنشر)، 2008.
16) الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمر وبن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة (مصر)، ط2، 1977، ج1.
17) الكتاب، سيبويه، ج1.
18) لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق (القاهرة)، ط1، 1996.
19) مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، فخر الدين قباوة، دار الفكر (دمشق)، ط1، 2003.
20) معاني القران، الاخفش الاوسط، قدم له وعلق عليه ووضح جوانبه، وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون (بيروت - لبنان)، ط1 2002.
21) من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (القاهرة).
22) نتائج الفكر في النحو، السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله) حققه وعلق عليه الشيخ، عادل عبد الموجود، علي محمد معرض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1992.
23) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح، دار صفاء للنشر والتوزيع (عمان)، ط1، 2006.